التجربة الصينية في تنمية الصادرات والدروس المستفادة منها لمصر

د.أحمد محمد حسين

مدرس الاقتصاد

معهد العباسية للحاسبات الآلية والعلوم التجارية

مقدمة

تعاني مصر في الآونة الأخيرة من انخفاض تنافسية صادراتها في الأسواق الخارجية، وذلك نتيجة التوقف الجزئي لبرنامج رد الأعباء التصديرية، وانخفاض قيمة العديد من العملات للدول النامية والمتقدمة أمام الدولار الأمريكي، وانخفاض أسعار البترول عالميًا، والذي أدى بدوره إلى انخفاض أسعار البتروكيماويات المصدرة. ولقد أدت هذه الأسباب إلى تزايد الفجوة بين الصادرات غير البترولية والواردات غير البترولية، إذ ارتفعت هذه الفجوة من ٣٠,٢ مليار دولار عام ٢٠١١ إلى ٤٩,٠٥ مليار دولار عام ٢٠١٥، أي ارتفعت بنسبة ٦٢,٥٪ تقريبًا[١].

وعلى العكس من ذلك ترتفع تنافسية الصادرات الصينية في الأسواق الخارجية، وذلك لارتفاع معدل نموها، وانخفاض درجة تركيزها الجغرافي، وتنوع تركيبها السلعي، وارتفاع المكون التكنولوجي في صادراتها من الصناعات التحويلية - سيأتي تفصيله - وبهذا تقدم الصين نموذجًا يقتدى به في مجال تنمية الصادرات.

وبناءً عليه، تستعرض هذه الدراسة الإطار النظري الذي يتضمن الفكر الاقتصادي والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وكذلك تستعرض مؤشرات أداء الصادرات الصينية والمصرية، كما تستعرض سياسات تنمية الصادرات في كل من الصين ومصر والمقارنة بينهما، ثم تستخلص بعض الدروس المستفادة لمصر من التجربة الصينية.

١ وزارة التجارة والصناعة، استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ٢٠١٦ - ٢٠٢٠ (القاهرة: ٢٠١٦)، ص ٦١.

أهمية الدراسة :

يتوقع لنتائج هذه الدراسة أن تساعد صانع القرار الاقتصادي في مصر في وضع استراتيجية فعالة لتنمية الصادرات المصرية.

مشكلة الدراسة :

برزت مشكلة الدراسة عندما طرحت وزارة التجارة والصناعة استراتيجية لتنمية الصادرات خلال الفترة ٢٠١٦ – ٢٠٢٠، والتي تستهدف تقليل الفجوة في الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وترشيد الواردات. ويتطلب تحقيق هذا الهدف ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة ١٠٪ سنويًا على مدار الأعوام الخمسة ٢٠١٦ – ٢٠٢٠ ليصل إجمالي الارتفاع المستهدف من الصادرات غير البترولية إلي ٦١٪، أي زيادة الصادرات المصرية غير البترولية من ١٨,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٥ إلى ما يزيد عن ٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ [١].

ومن هنا، جاءت الحاجة إلى دراسة إحدى التجارب الرائدة في مجال تنمية الصادرات يمكن الاستفادة منها في وضع استراتيجية لتنمية الصادرات المصرية، وتم اختيار تجربة الصين كدراسة حالة من أجل الخروج بدروس مستفادة قابلة للتطبيق على الحالة المصرية.

أهداف الدراسة :

في ضوء ما سبق، تحاول هذه الدراسة تحقيق ما يلي :

١ – استعراض أهم الجوانب النظرية للدراسة (الفكر الاقتصادي والدراسات السابقة).

٢ - قياس أداء الصادرات في الصين ومصر.

٣ – التعرف على سياسات تنمية الصادرات في كل من الصين ومصر والمقارنة بينهما.

٤ - استخلاص أهم الدروس المستفادة لمصر من التجربة الصينية في تنمية الصادرات.

---

١ وزارة التجارة والصناعة، استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ٢٠١٦ - ٢٠٢٠، مرجع سبق ذكره، ص ١٤ - ١٥.

منهج الدراسة :

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج المقارن لدراسة سياسات تنمية الصادرات في كل من الصين ومصر والمقارنة بينهما، واستخلاص مجموعة من الدروس المستفادة حول أهم السياسات التي ينبغي أن تتبناها مصر لتنمية الصادرات.

خطة الدراسة :

في ضوء الأهداف السابقة، تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسية هى:

المبحث الأول : الإطار النظري للدراسة.

المبحث الثاني : مؤشرات أداء الصادرات في الصين ومصر.

المبحث الثالث : سياسات تنمية الصادرات في الصين.

المبحث الرابع : سياسات تنمية الصادرات في مصر مقارنة بالصين.

خاتمة : نتائج الدراسة وتوصياتها.

المراجع

المبحث الأول
الإطار النظري للدراسة (الفكر الاقتصادي والدراسات السابقة)

يتناول هذا المبحث بعض جوانب الفكر الاقتصادي وأهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع التجربة الصينية في تنمية الصادرات والدروس المستفادة منها لمصر.

أولاً - نبذة عن الفكر الاقتصادي المتعلق بموضوع الدراسة.

يمكن إلقاء الضوء على بعض جوانب الفكر الاقتصادي المتعلق بموضوع الدراسة من خلال استعراض أهمية الصادرات للاقتصاد القومي، واستراتيجيات التصنيع، وسياسات تنمية الصادرات.

أ - أهمية الصادرات للاقتصاد القومي :

يرجع الفضل إلى التجاريين في إبراز أهمية نمو الصادرات كهدف رئيسي للسياسة الاقتصادية للدول تستطيع من خلاله تجميع المعادن الثمينة (الذهب والفضة)، وتحقيق ميزان تجاري موافق دائما[١].

وينسب للاقتصاديين التقليديين الفضل في تحرير البيئة التجارية التي تتحرك فيها الصادرات من خلال إحلالهم سياسة حرية التجارة محل سياسة الحماية التجارية التي تبناها التجاريون. هذا بالإضافة إلى اسهامهم في تقديم التحليل العلمي لتفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول وشروطه وأسبابه[٢].

ولقد رأى آدم سميث أن التجارة الخارجية تمثل محرك النمو، حيث تؤدي إلى ارتفاع انتاجية عوامل الإنتاج وزيادة الناتج والدخل الحقيقي من الموارد المحلية المستخدمة[٣].

وعلى الرغم من أن الصادرات والواردات تمثلان محوري التجارة الخارجية، فإن الصادرات تمثل المحرك الرئيسي للنمو، وذلك لأنها المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي[٤].

---

١ محمد إبراهيم أبو شادي، الصادرات المصرية والسياسات المتعلقة بتطويرها (القاهرة : مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، ٢٠٠٤)، ص ١١.

٢ المرجع السابق، ص ١٢.

٣ محمد منير الطوخي، "الصادرات وعوامل النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق أسيا"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة العاشرة، العدد ٣، ٤ (القاهرة : كلية التجارة جامعة حلوان، ١٩٩٦)، ص ٤٠٥.

٤ المرجع السابق، الصفحة نفسها.

وترجع أهمية الصادرات للاقتصاد القومي إلى عدة أسباب لعل أهمها ما يلي[١] :

١ – تؤدي زيادة الصادرات إلى تخفيف حدة العجز في ميزان المدفوعات.

٢ – تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة النقد من العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى الاستقرار في قيمة العملة المحلية.

٣ – تعمل زيادة الصادرات بما توفره من نقد أجنبي على زيادة القدرة على استيراد مستلزمات الإنتاج من آلات ومعدات وقطع غيار، وهى مستلزمات هامة لزيادة الإنتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

٤ – يعد قطاع التصدير من القطاعات ذات العلاقات الترابطية بالقطاعات الأخرى ، ومن ثم فإن النهوض بالقطاع التصديري يستتبعه النهوض بالقطاعات الأخرى ذات العلاقات الترابطية بهذا القطاع، ومن ثم فإن الاهتمام بهذا القطاع سوف يخلف آثارًا إيجابية على النمو الاقتصادي والعمالة وميزان المدفوعات.

٥ – أصبح من الضروري الاهتمام بقضية التصدير في ظل اتجاه العالم نحو تحرير التجارة الخارجية، وذلك للاستفادة من فتح الأسواق الخارجية أمام الصادرات، ولكن بشرط الجودة المطلوبة والمواصفات العالمية.

ب – استراتيجيات التصنيع في الدول النامية :

درج الفكر التنموي على الربط بين التجارة والتنمية (وخاصة التنمية الصناعية) من خلال رسم صورة التقابل بين استراتيجيتين : استراتيجية التصنيع القائم على تشجيع الصادرات، واستراتيجية التصنيع القائم على إحلال الواردات[٢]. وتعتمد استراتيجية تشجيع الصادرات على السوق الخارجية لتحقيق معدلات أعلى للنمو في الناتج في قطاعات معينة، وهو ما يتطلب سياسة تجارية مفتوحة. أما سياسة إحلال الواردات فتقوم على تحيز سياسات التصنيع والتجارة لصالح الإنتاج للسوق المحلية، وتتطلب هذه الاستراتيجية رقابة تجارية لحماية السوق المحلية[٣].

---

١ اجلال راتب وأخرون، "دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد ١٠٤ (القاهرة : معهد التخطيط القومي، أكتوبر ١٩٩٦)، ص ٢٢-٢٤.

٢ إجلال راتب وأخرون، "تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد ٢٣٠ (القاهرة : معهد التخطيط القومي، أكتوبر ٢٠١١)، ص ٣٣.

٣ محمد إبراهيم أبو شادي، الصادرات المصرية والسياسات المتعلقة بتطويرها، مرجع سبق ذكره، ص ١١٦.

ويمكن القول أن استراتيجية إحلال الواردات لها سلبيات عديدة لعل أهمها ما يلي[١]:

١- استثمار قدر كبير من رؤوس الأموال في صناعات لم تكن لتبقى بدون حماية.

٢- تؤدي هذه السياسة إلى صعوبات في تصدير كل من المنتجات الأولية والصناعية، حيث إنها تؤدي إلى رفع أسعار السلع المنافسة للواردات، وكذلك توجه الموارد من الصناعات التصديرية إلى الصناعات المنافسة للواردات.

٣- غالبًا ما توجد طاقة فائضة، نظرًا لكون السوق المحلي غالبًا صغير، لدرجة لا تمكنها من الوصول بالإنتاج للمستوى الأمثل.

ونظرًا لأوجه القصور في استراتيجية إحلال الواردات، اتجه عدد كبير من الدول النامية إلى تبني استراتيجية تشجيع الصادرات وهذا يتضمن تغييرًا في نظام الحوافز في صالح الصادرات، وتخفيض أو إزالة التحيز ضدها[٢].

ويمكن القول – من الناحية النظرية – أن استراتيجية تشجيع الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، حيث إنها تؤثر في الدخل القومي تأثيرًا إيجابيًا من خلال ما يلي[٣]:

١ – توزيع عناصر الإنتاج في اتجاه الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية، مما يمكنها من إنتاج سلع وخدمات بأسعار تنافسية في الأسواق الدولية.

٢ – رفع إنتاجية عناصر الإنتاج من خلال تدريب وتعليم العمالة، ورفع كفاءة إدارة موارد الإنتاج – كالاستخدام الأمثل لرأس المال، وتخفيض نسبة الفاقد في الإنتاج – مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج.

٣ – زيادة الإنتاج عن طريق توسيع السوق المستهدف بإضافة أسواق الصادرات إلى السوق المحلي.

٤ – خلق فرص عمالة في السوق المحلي، نتيجة لزيادة الإنتاج لمقابلة اتساع السوق التي تتحقق بتطبيق هذه السياسة.

---

١ موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، وعلى مسعود عطية (المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٧)، ص ١٩٧.

٢ المرجع السابق ذ، ص ١٩٩.

٣ كريمة كريم، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات التجارة الخارجية في مصر"، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٨٦ (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، إبريل ٢٠٠٧)، ص ٨-١٠.

جـ - سياسات تنمية الصادرات :

تستخدم الدول سياسات عديدة لتنمية الصادرات ، لعل أهمها ما يلي[١] :

١ – تقديم الإعانات للصادرات.

٢ – إنشاء المناطق الصناعية الموجهة للتصدير.

٣ – تحسين مناخ الاستثمار.

٤ – تبني سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥ – توافر وكالات ترويج التجارة.

٦ – توفير التمويل اللازم للتجارة.

٧ - إزالة الحواجز التجارية والامتثال للمعايير القياسية.

ويمكن إلقاء الضوء على هذه السياسات كما يلي :

١ - تقديم الإعانات للصادرات :

دعم الصادرات عبارة عن مدفوعات مباشرة أو منح إعفاء من ضريبة أو قروض للمصدرين، أو المصدرين المحتملين. وقد يأخذ دعم الصادرات شكل أسعار فائدة مخفضة على قروض المشترين الأجانب[٢].

وبالرغم من الدور الذي لعبته سياسة دعم الصادرات في تنمية صادرات دول عديدة في الماضي، إلا أن استخدامها بدأ يتقلص تدريجيًا نتيجة انضمام عدد كبير من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية[٣].

٢ - إنشاء المناطق الصناعية الموجهة للتصدير :

تمارس في هذه المناطق أنشطة صناعية موجهة للتصدير وتهدف – بشكل أساسي - إلى جذب الاستثمارات الأجنبية[٤]. وتعرف هذه المناطق بأنها "مناطق صناعية ذات

1 Marianna Belloc, Michele Di Maio, "Survey of The Literature on Successful Strategies and Practices for Export Promotion by Developing Countries", International Growth Centre Working Paper (London: June 2011), p.2.

٢ سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الأول (القاهرة : دار النهضة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٥١٢.

٣ مصطفى بابكر، "الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات"، جسر التنمية، العدد ٥٠ (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، فبراير ٢٠٠٦)، ص ٤-٥.

٤ فريد أحمد عبد العال وآخرون، "أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد ٢٤٤ (القاهرة : معهد التخطيط القومي، أغسطس ٢٠١٥)، ص ١٥.

حوافز خاصة يتم إنشاؤها لجذب المستثمرين الأجانب حيث تخضع المواد المستوردة إلى درجة معينة من التجهيز قبل تصديرها مرة أخرى"[١].

وتقوم كثير من الدول النامية بجذب الاستثمار لهذه المناطق من خلال تقديم بعض الحوافز مثل : الإعفاء من بعض أو كل الضرائب على الصادرات، والإعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الخام أو السلع الوسيطة، وكذلك الإعفاء من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وضوابط الصرف الأجنبي، وتوفير الخدمات الإدارية والبنية الأساسية الجيدة[٢].

٣- تحسين مناخ الاستثمار :

يعد تحسين مناخ الاستثمار مكملاً لتعزيز أداء الصادرات. ويعتبر النموذج الدنماركي من النماذج الرائدة في هذا المجال، إذ قامت الحكومة الدنماركية بتهيئة بيئة اقتصادية وإدارية مواتية للشراكات المحلية، وتهيئة الظروف اللازمة للمشاركة الدولية الناجحة لتلك الشركات، وذلك من خلال إزالة القيود المالية والإدارية على الأنشطة التجارية، وبرامج التعليم والتدريب، والاستثمار في البحث والتطوير والتكنولوجيا المتقدمة، وتحسين فرص الحصول على رأس المال[٣].

كما يعد تحسين النظام المالي وتبسيط النظام الضريبي، وتحسين الإجراءات الجمركية من العوامل التي تساعد على تحسين مناخ الاستثمار المحلي[٤].

٤ - تبني سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

يمكن القول أن زيادة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال توفير أموال إضافية للاستثمار في ظل انخفاض معدلات الادخار المحلي، وإدخال تكنولوجيات جديدة في مجالات الإنتاج المختلفة، وتقديم المساعدات الفنية للوحدات الإنتاجية، وتحديث نظم الإدارة بحيث تركز على الكفاءة والجودة، وامتلاك الشركات متعددة الجنسيات العملاقة شبكات تسويق دولية واسعة، بما يسهم في إعطاء دفعة كبيرة في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات.

1 Jamie K. McCallum, "Export Processing Zones: Comparative Data from China, Honduras, Nicaragua and South Africa" International Labour Organization Working Paper, No.21 (Switzerland : Geneva, March 2011), p.1.

2 Ibid, p.1.

3 Marianna Belloc, Michele Di Maio, "Survey of The Literature on Successful Strategies and Practices for Export Promotion by Developing Countries", Op-Cit, p.36.

4 Ibid, p.36.

لهذا تتبنى بعض الدول النامية والمتقدمة سياسات عديدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فمن السياسات التي تستخدمها الدول النامية – السنغال مثلاً - الضريبة الصفرية على رواتب العاملين الأجانب وأرباح الأسهم، وعدم فرض قيود على تحويل الأموال أو توظيف موظفين أجانب، وتحفيز الشركات الأجنبية الجديدة من خلال إلغاء ضريبة القيمة المضافة لمدة ثلاث سنوات، وتخفيض الضرائب على الأرباح، والإعفاء من رسوم البراءات. ومن السياسات التي تستخدمها بعض الدول المتقدمة الإعفاء من ضرائب الدخل والضرائب الجمركية، وتطوير البنية الأساسية[١].

٥ - توافر وكالات ترويج التجارة :

تلعب مؤسسات ترويج الصادرات دورًا أساسيًا في تنمية الصادرات - خاصة في الدول النامية – التي يفتقر فيها العديد من المنتجين والمصدرين للمعلومات والخبرات الكافية لارتياد الأسواق العالمية[٢].

وتقدم مؤسسات ترويج الصادرات خدمات عديدة مثل إدارة الجودة واستيفاء المواصفات العالمية، والمساعدة في تحديد الأسواق ذات الجدوى الاقتصادية، وتقديم الاستشارات الفنية لعمليات التصدير، وتحديد السلع والخدمات ذات القابلية التصديرية ودعم الأعمال في إنشاء أنشطة تصديرية لهذه السلع والخدمات، والترويج للمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية، وتوفير المعلومات عن الفرص التجارية والمعارض وفرص التدريب[٣].

٦ - توفير التمويل اللازم للتجارة :

لتنمية الصادرات ينبغي تيسير شروط الإقراض وخطابات الضمان لاسيما لصغار المصدرين. ومن أجل ذلك ينبغي تحفيز المؤسسات التي تقوم بهذه الأنشطة[٤].

٧ - إزالة الحواجز التجارية والامتثال للمعايير القياسية :

يمكن القول أن الطريقة الفعالة لزيادة الصادرات في الدول النامية هى إزالة الحواجز التجارية، وإن كان هذا الأمر يصعب تحقيقه في الواقع في ظل الحالة الراهنة

1 Marianna Belloc, Michele Di Maio, "Survey of The Literature on Successful Strategies and Practices for Export Promotion by Developing Countries, Op-Cit, p.26.

٢ مصطفى بابكر، "الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات"، مرجع سبق ذكره، ص٩.

٣ المدجع السابق الصفحة نفسها .

٤ هناء خير الدين وطارق الفمراوي، "سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر"، آراء في السياسة الاقتصادية، العدد ٢٤ (القاهرة ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، إبريل ٢٠١٠) ص٤.

لمفاوضات جولة الدوحة التي تنبئ بأن هذه العوائق ستظل قائمة، وفي ظل القيود المحلية في الدول النامية التي تحد من نمو الصادرات[1].

كما تعتبر معايير الصحة والجودة من التحديات التي تواجه صادرات الدول النامية عند دخولها لأسواق الدول المتقدمة[2].

ثانيًا : الدراسات السابقة.

أجريت العديد من الدراسات التطبيقية المرتبطة بموضوع الدراسة، فبعض الدراسات ركزت على التجربة الصينية في تنمية الصادرات أو التجارب الدولية ومنها الصين، وبعضها ركز على سياسات تنمية الصادرات بصفة عامة أو في مصر، وفيما يلي عرض لأهم تلك الدراسات :

هدفت دراسة نسرين (٢٠٠٨) إلى دراسة وتحليل النموذج الصيني في تنمية الصادرات، واستنباط أهم عناصر نجاحه. وخلصت الدراسة إلى أن العناصر الرئيسية للنموذج الصيني في تنمية الصادرات تتمثل في فلسفة الإصلاح الاقتصادي في الصين، واستراتيجية تنمية الصادرات، وهيكل الصادرات الصينية[3].

وتناولت دراسة كل من هناء ، وطارق (٢٠١٠) تحليل طبيعة المعوقات التي تواجه التصدير في مصر. وفي ضوء هذا التحليل طرحت بعض السياسات المقترحة لزيادة الصادرات وتنويعها ورفع جودتها ومحتواها التكنولوجي. وقد تضمنت هذه المقترحات سياسات قصيرة الأجل تعمل على تعظيم الاستفادة من الطاقة التصديرية القائمة بالفعل مع استغلال مواطن القوة كزيادة السلع ذات الميزة النسبية، وأخرى طويلة الأجل تهدف إلى زيادة الطاقة التصديرية وتطوير هيكلها. كما أوضحت الدراسة بعض متطلبات هذه السياسات، فضلا عن الأفق الزمني لتحقيق أهدافها[4].

كما هدفت دراسة Marianna & Michele (٢٠١١) إلى استخلاص أهم السياسات التي يمكن أن تسترشد بها الدول النامية في تنمية صادراتها، وذلك من خلال استعراض

1 Marianna Belloc, Michele Di Maio, "Survey of The Literature on Successful Strategies and Practices for Export Promotion by Developing Countries", Op-Cit, p.35.

2 Ibid, p.35.

٣ نسرين أحمد عباس أبو زيد. "النموذج الصيني في تنمية الصادرات"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان (القاهرة، ٢٠٠٨).

٤ هناء خير الدين وطارق الفمراوي، "سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص٦.

وتقييم بعض التجارب الدولية في هذا الشأن. وتوصلت إلى أن أهم الاستراتيجيات الناجحة في تنمية الصادرات تتمثل فيما يلي[١] :

١ – خلق بيئة محلية مشجعة للمصدرين المحتملين ، وذلك من خلال رفع كفاءة البنية التحتية والتنظيمية اللازمة للتصدير، وتوفير تمويل وتأمين ائتمان الصادرات، وكذلك تبني سياسات مالية ونقدية مشجعة للمصدرين.

٢ – تحسين الإنتاجية، ورفع المحتوى التكنولوجي في الصادرات، وتقديم الدعم للمبتكرين.

٣–تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في عملية التصدير من المنتجين والمصدرين وصانعي السياسات، وكذلك القطاعين العام والخاص.

٤ - العمل على خلق بيئة دولية مشجعة للتصدير ، من خلال العلاقات متعددة الأطراف والاتفاقات الإقليمية.

٥ – بناء صورة جيدة للدولة في الأسواق الخارجية ، من خلال التسويق وتوفير المعلومات.

وقامت دراسة سلمان وآخرون (٢٠١٤) بتحليل بعض التجارب الدولية في تنمية الصادرات – ومنها الصين - وبينت أن الحكومة الصينية اتبعت مجموعة من الآليات لزيادة الكفاءة الإنتاجية للمصدرين وتمثلت هذه الآليات فيما يلي[٢] :

١ - إقامة شبكات الإنتاج للتصدير من خلال تطبيق مفاهيم العناقيد التصديرية.

٢ - إعفاء الواردات من السلع الوسيطة من الرسوم الجمركية إذا كانت مخصصة للإنتاج من أجل التصدير.

٣ - يوفر النظام المصرفي قروض لتمويل الصادرات في صورة عملة محلية أو نقد أجنبي.

٤ - الاعتماد على البحث والتطوير من خلال تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج لتحسين الجودة، مما يساعد على زيادة قدرة المنتجات الصينية على المنافسة في الأسواق العالمية.

1 Marianna Belloc, Michele Di Maio, "Survey of The Literature on Successful Strategies and Practices for Export Promotion by Developing Countries", Op-Cit, pp.41-42.

٢ سلمان عثمان وآخرون، "دراسة تحليلية لتجارب دول ناجحة في تنمية صادراتها وإمكانية الاستفادة منها في سورية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٦، العدد ١ (سورية ، اللاذقية، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، ٢٠١٤) ص ٢١٥.

كذلك تناولت دراسة Djouadi (٢٠١٦) أحد سياسات تنمية الصادرات في الصين وهو إنشاء المناطق الصناعية الموجهة للتصدير، إذ قامت بتحليل التجربة الصينية في إنشاء وإدارة هذه المناطق، وبينت أن نجاح هذه المناطق في الصين يرجع إلى حوافز الاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتعلم التكنولوجي، والابتكار، والروابط القوية بالاقتصاد المحلي. كما أوضحت هذه الدراسة سلبيات هذه المناطق في الصين والتي تتمثل في التدهور البيئي الناتج عن هذه المناطق، وعدم التوازن بين التنمية الصناعية والأبعاد الاجتماعية[1].

المبحث الثاني

مؤشرات أداء الصادرات في الصين ومصر

لتحليل الأداء التنافسي للصادرات السلعية الصينية والمصرية يمكن الاعتماد على نوعين من المؤشرات، النوع الأول : مؤشرات التجارة الخارجية خاصة المؤشرات المرتبطة بالصادرات، وتركز هذه المؤشرات على تطور حجم الصادرات عبر الزمن، كما تبين تركيبها السلعي وتركيزها الجغرافي، والنوع الثاني : مؤشرات الأداء التنافسي للصادرت الصناعية الذي يبين قدرة الدولة على إنتاج سلع لها القدرة على المنافسة الدولية، ويبين كذلك مدى اعتماد الصادرات على المواد الأولية أو الصناعية، كما يظهر نسبة المكون التكنولوجي في السلع الصناعية المصدرة.

أولاً : مؤشرات التجارة.

لقياس تنافسية الصادرات السلعية يمكن الاعتماد على بعض مؤشرات التجارة الخارجية خاصة المؤشرات المرتبطة بالصادرات مثل : معدل نمو الصادرات، ومؤشر تنوع الصادرات، مؤشر تركيز الصادرات. ويمكن التعرف على تنافسية الصادرات السلعية الصينية والمصرية باستخدام هذه المؤشرات كما يلي :

أ - معدل نمو الصادرات :

يعرض جدول (١) تطور معدل نمو الصادرات في الصين ومصر وبعض الدول المختارة خلال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٥.

1 Djouadi Noureddine, Chinese's Export Processing Zones Strategy, Lessons, pitfalls for "Algerian Insight" (Algeria: Eloued, University of Echahid Hamma Lakhdar, 2016) pp.400-401.

جدول (١)

معدل نمو الصادرات في الصين ومصر ودول مختارة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥

(نسبة مئوية)

الدولة / السنة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
العالم	٣,٢	٣,٣	٢,٣	١,٤
الصين	٦,٢	٧,٧	٦,٨	٠,٩-
مصر*	٢,١٤-	٣,٧-	٠,٩	١٦,١-
الولايات المتحدة	٣,٦	٢,٨	٤,٤	٠,٢-
إفريقيا جنوب الصحراء	٢,٠	٢,٧	١,٥	٠,٦
الهند	١,٨-	٨,٥	٣,٥	٢,١-
اليابان	٤,٨-	١,٥-	٠,٦	١,٥-

المصدر: (UNCTAD, Trade and Development Report (New York, 2016), p.9.

* يقتصر معدل نمو الصادرات المصرية على الصادرات غير البترولية فقط، وتم حسابه من :

وزارة التجارة والصناعة، استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ٢٠١٦ - ٢٠٢٠ (القاهرة: ٢٠١٦)، ص ١٥.

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

١- انخفاض معدل نمو الصادرات على مستوى العالم وعلى مستوى الدول التي يشملها الجدول السابق. ويرجع هذا الانخفاض إلى ضعف التجارة الدولية، الذي يرجع بدوره إلى انخفاض الطلب في بعض الاقتصادات الكبيرة خاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية وبعض الاقتصادات الانتقالية[1].

٢- يتراوح معدل نمو الصادرات الصينية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ ما بين ٦,٢٪ عام ٢٠١٢ إلى ٧,٧٪ عام ٢٠١٣، وعلى ذلك فإن هذا المعدل يفوق المعدل العالمي الذي يتراوح ما بين ٢,٣٪ عام ٢٠١٤ إلى ٣,٣٪ عام ٢٠١٣، وكذلك يفوق هذا المعدل – في الغالب – معدلات نمو الصادرات للدول المقارنة.

٣ – يتجه معدل نمو الصادرات غير البترولية في مصر إلى الانخفاض، إذ يتراوح هذا المعدل ما بين -١٦,١٪ إلى -٢,١٤٪ خلال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٥ فيما عدا عام ٢٠١٤ الذي نما فيه بمعدل ٠,٩٪.

1 UNCTAD, Trade and Development Report (New York, 2016), p.8.

ب - درجة تنوع الصادرات :

يستخدم هذا المؤشر للتمييز بين الدول من حيث التوزيع القطاعي لصادراتها، وتتراوح قيمته من صفر إلى ١,٠، وتعني القيمة الأكبر اعتماد الدولة في صادراتها على عدد قليل من القطاعات الإنتاجية[1].

ويوضح جدول (٢) درجة تنوع الصادرات في الصين ومصر وبعض الدول المختارة في الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١٥.

جدول (٢)

مؤشر تنوع الصادرات في الصين ومصر ودول مختارة في الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١٥

الدولة / السنة	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الولايات المتحدة	٠,٢٦٧	٠,٢٥١	٠,٢٤٦
الصين	٠,٤٥٩	٠,٤٥٢	٠,٤٢١
اليابان	٠,٤١٧	٠,٤٣٢	٠,٤٣٢
الهند	٠,٥٤١	٠,٥٠١	٠,٤٣٥
مصر	٠,٦١٦	٠,٥٧٠	٠,٥٧٤

المصدر: http://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx

يستفاد من بيانات الجدول السابق ما يلي :

١- ارتفاع درجة تنوع الصادرات الصينية وذلك بمقارنتها بالدول النامية الأخرى (مصر والهند)، إذ تراوح مؤشر تنوع صادراتها ما بين ٠,٤٢١ عام ٢٠١٥ إلى ٠,٤٥٩ عام ٢٠٠٥، في حين تراوح في الهند ما بين ٠,٤٣٥ عام ٢٠١٥ إلى ٠,٥٤١ عام ٢٠٠٥، وتراوح في مصر ما بين ٠,٥٧٠ عام ٢٠١٠ إلى ٠,٦١٦ عام ٢٠٠٥.

٢- انخفاض درجة تنوع الصادرات الصينية مقارنة بالدول المتقدمة (الولايات المتحدة واليابان)، فقد تراوح مؤشر تنوع الصادرات في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين ٠,٢٤٦ عام ٢٠١٥ إلى ٠,٢٦٧ عام ٢٠٠٥، وتراوح في اليابان ما بين ٠,٤١٧ عام ٢٠٠٥ إلى ٠,٤٣٢ عام ٢٠١٥، في حين ينخفض عن ذلك في الصين - كما سبقت الإشارة - فيما عدا عام ٢٠١٥ الذي فاقت فيه الصين اليابان.

1 Mia Mikic and John Gilbert, Trade Statistics in Policymaking: A Handbook of Commonly Used Trade Indices and Indicators (Thailand : Bangkok 10200, United Nations, 2007), p.60.

جـ - درجة تركيز الصادرات :

يميز هذا المؤشر بين الدول من حيث التوزيع الجغرافي لصادراتها، وتتراوح قيمته بين صفر إلى ١,٠، وتعني القيمة الأكبر أن الصادرات تتجه إلى عدد قليل من الأسواق[١].

ويبين جدول (٣) درجة تركيز الصادرات في الصين ومصر ودول مختارة في ثلاث فترات زمنية تمثل السنوات ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١٥.

جدول (٣)

مؤشر تركيز الصادرات الصينية ودول مختارة في الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١٥

الدولة / السنة	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الولايات المتحدة	٠,٠٧٤	٠,٠٨١	٠,٠٩٧
الصين	٠,١٠٩	٠,١٠٦	٠,١٠٤
الهند	٠,١٣٣	٠١٦٤	٠,١١٩
اليابان	٠,١٣٤	٠,١٢٥	٠,١٣٥
مصر	٠,٢٣١	٠,١٥١	٠,١٤٠

المصدر: (http://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx)

لعل أهم ما يوضحة الجدول السابق هو انخفاض درجة تركيز الصادرات الصينية عن الدول المقارنة فيما عدا الولايات المتحدة، فقد تراوحت درجات مؤشر تركيز الصادرات الصينية ما بين ٠,١٠٤ عام ٢٠١٥ إلى ٠,١٠٩ عام ٢٠٠٥، في حين تنخفض عن ذلك في كل من الهند واليابان ومصر، ولكن هذه الدرجة ترتفع في الولايات المتحدة إذ تراوحت ما بين ٠,٠٧٤ عام ٢٠٠٥ إلى ٠,٠٩٧ عام ٢٠١٥.

ثانيًا : مؤشرات تنافسية الصادرات الصناعية.

يمكن قياس تنافسية الصادرات الصناعية من خلال المؤشرات التالية[٢] :

١- نصيب الفرد من صادرات الصناعات التحويلية :

يعكس هذا المؤشر قدرة الدولة على إنتاج سلع صناعية لها القدرة على المنافسة

1 Mia Mikic and John Gilbert, Trade Statistics in Policymaking: A Handbook of Commonly Used Trade Indices and Indicators, Op-Cit, p,48.

2 UNIDO, Competitive Industrial Performance Report 2014 (Vienna, 2015), p.42.

في الأسواق الدولية. فارتفاع قيمته تعني زيادة قدرة الدولة على المنافسة، والعكس يحدث عندما تنخفض قيمته.

٢- نسبة صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات :

يعبر هذا المؤشر عن الأهمية النسبية لصادرات الصناعات التحويلية من إجمالي صادرات الدولة. فارتفاع قيمته تعني أن الدولة تعتمد في صادراتها على المنتجات الصناعية، أما انخفاض قيمته فتعني أنها تعتمد في صادراتها على المواد الأولية (الزراعية والاستخراجية).

٣- نسبة المنتجات متوسطة وعالية التكنولوجيا من إجمالي صادرات الصادرات التحويلية :

يشير هذا المؤشر إلى نسبة المكون التكنولوجي في الصادرات. فارتفاع قيمته تعني ارتفاع نسبة المكون التكنولوجي في الصادرات مما يعني ارتفاع القيمة المضافة للصادرات، أما انخفاض قيمته فتعني عكس ذلك.

ويظهر جدول (٤) مؤشرات أداء الصادرات الصناعية ودول مختارة خلال عام ٢٠١٢.

جدول (٤)

مؤشرات الأداء التنافسي للصادرات الصناعية في الصين ومصر ودول مختارة عام ٢٠١٢

الدولة	MXpc دولار	MXsh %	MHXsh %
اليابان	٥٨٣٣,٩	٩٢,٤	٧٩,٥
الولايات المتحدة	٣٢٤٣,١	٧٥,٧	٦٢,٥
الصين	١٤٦١,٨	٩٦,٦	٥٨,٤
الهند	١٩٣,٥	٨٤,١	٢٨,١
مصر	٢١٨,٧	٦٢,٤	٣٠,٦

المصدر: UNIDO, Competitive Industrial Performance Report 2014 (Vienna, 2015), pp.80-91.

حيث إن :

MXpc : نصيب الفرد من صادرات الصناعات التحويلية.

MXsh : نسبة صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات.

MHXsh : نسبة المنتجات متوسطة وعالية التكنولوجيا من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية.

يتضح من استقراء بيانات الجدول السابق ما يلي :

١- تصدر الصين سلع صناعية لها القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية وذلك عند مقارنتها بمصر والهند، ولكن هذه القدرة تنخفض عند مقارنتها باليابان والولايات المتحدة. فقد بلغ نصيب الفرد من صادرات الصناعات التحويلية ٥٨٣٣,٩ دولار عام ٢٠١٢ في الولايات المتحدة و ٣٢٤٣,١ دولار في اليابان و ١٤٦١,٨ دولار في الصين و ١٩٣,٥ دولار في الهند و ٢١٨,٧ دولار في مصر.

٢- تعتمد الصين في صادراتها على المنتجات الصناعية بشكل أساسي، وهي تفوق في ذلك كل دول المقارنة، فقد بلغت نسبة صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات ٩٦,٦٪ عام ٢٠١٢، في حين بلغت هذه النسبة ٩٢,٤٪، ٧٥,٧٪، ٨٤,١٪، ٦٢,٤٪ في كل من اليابان والولايات المتحدة والهند ومصر على التوالي.

٣- ترتفع نسبة المكون التكنولوجي في صادرات الصناعات التحويلية الصينية عن كل من مصر والهند، وتنخفض عن كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغت نسبة المنتجات متوسطة وعالية التكنولوجيا من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية ٥٨,٤٪، ٢٨,١٪، ٣٠,٦٪ في كل من الصين والهند ومصر على التوالي عام ٢٠١٢، وبلغت نسبة هذه المنتجات ٧٩,٥٪ في اليابان و ٦٢,٥٪ في الولايات المتحدة في نفس العام.

ويستخلص من المؤشرات السابقة ما يلى :

١ – ارتفاع قدرة الصادرات السلعية الصينية على المنافسة في الأسواق الخارجية، وذلك عند مقارنتها بالدول النامية من بين الدول المختارة للمقارنة، ويرجع ذلك لارتفاع معدل نموها، وانخفاض درجة تركيزها الجغرافي، وتنوع تركيبها السلعي، وكذلك ارتفاع المكون التكنولوجي في صادراتها من الصناعات التحويلية عن تلك الدول النامية.

٢ – انخفاض قدرة الصادرات المصرية غير البترولية على المنافسة في الأسواق الخارجية، وذلك عند مقارنتها بالدول المختارة للمقارنة، إذ ينخفض معدل نموها، وترتفع درجة تركيزها الجغرافي، وتنخفض درجة تنوع تركيبها السلعي، وكذلك ينخفض المكون التكنولوجي في صادراتها من الصناعات التحويلية عن دول المقارنة.

المبحث الثالث
سياسات تنمية الصادرات في الصين

تبين من المبحث السابق أن قدرة الصادرات السلعية الصينية على المنافسة في الأسواق الخارجية تعد مرتفعة مقارنة بالدول النامية، ولعل ذلك يرجع إلى فعالية سياسات تنمية الصادرات المطبقة في الصين. وعلى ذلك يستعرض هذا المبحث واقع إعانات الصادرات، وتمويل الصادرات وغيرها من سياسات تنمية الصادرات - الموضحة في المبحث الأول - في الصين.

أولاً : إعانات الصادرات في الصين.

تشير الإخطارات التي توجهها الصين إلى منظمة التجارة العالمية بأنها لا تقدم أى نوع من أنواع الدعم للصادرات[1].

لكن الصين تمنح المصدرين إعفاءات – جزئيًا أو كليًا - من قيمة ضريبة القيمة المضافة، حيث إن أكثر من ٧٠٪ من السلع المصدرة تحصل على إعفاء بنسبة تتراوح ما بين ١٥٪ إلى ١٧٪ من قيمة ضريبة القيمة المضافة. وتوجه الصين هذا الإعفاء إلى الصناعات التي تتميز بحماية البيئة وترشيد الطاقة وخفض الانبعاثات[2].

وهكذا يمكن القول أن الصين تدعم صادراتها بشكل غير مباشر في صورة إعفاء من قيمة ضريبة القيمة المضافة، وتوجه هذا الإعفاء إلى الصناعات التي ترشد الطاقة وتحمي البيئة.

ثانيًا : المناطق الصناعية الموجهة للتصدير في الصين.

لقد اهتمت الصين بإنشاء المناطق الصناعية الموجهة التصدير في ظل سياسة الانفتاح التي بدأت عام ١٩٧٨، وفي ظل هذه السياسة أنشأت أربع مناطق اقتصادية خاصة هى : شنتشن وتشوهاي وشانتو وشيامن، وذلك بهدف خلق بيئة سياسية مشجعة للمصدرين – محليين أو أجانب -. وتتمتع الشركات التي تعمل في المناطق الاقتصادية الخاصة بمزايا تفضيلية من حيث الضرائب ، وتراخيص الاستيراد ، والتعريفات الجمركية، في حين أن هذه التفضيلات لا تمنح للشركات التي تعمل

1 WTO Secretariat, Trade Policy Review Report: People's Republic of China, WT/TPR/S/300 (Switzerland : Geneva, 2012), p.58.

2 WTO Secretariat, Trade Policy Review Report: People's Republic of China, WT/TPR/S/300 (Switzerland : Geneva, 2016), p.76.

خارج هذه المناطق. ومع مرور الوقت ازدات المزايا الممنوحة للشركات التي تعمل في تلك المناطق، ومن هذه المزايا ما يلي[١] :

١ - تخفيض التعريفات والحصص الجمركية.

٢ - رد الرسوم الجمركية.

٣ - تسهيل الإجراءات في الموانئ للشركات الأجنبية.

٤ - توفير البنية التحتية، وتعديل النظام البيروقراطي بشكل يشجع على جذب المستثمرين لهذه المناطق.

٥ - السماح للشركات الأجنبية بالتعامل في سوق الأوراق المالية.

٦ - التعامل مع شركات التأمين الأجنبية.

٧ - حرية صرف العملات الأجنبية للشركات المملوكة للأجانب.

ولقد أدت هذه المزايا إلى زيادة الصادرات، وتوفير فرص عمل جديدة، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالرغم من هذه النتائج الإيجابية للمناطق الاقتصادية الخاصه إلا أنه يعيبها أنها لم تشمل جميع المناطق والقطاعات، إذ استفادت منها المناطق الساحلية والشركات التي تقع في تلك المناطق فقط دون بقية المناطق، ولم يتم دعم جميع القطاعات، فقد اقتصر الدعم على القطاعات التي تتمتع فيها الصين بميزة نسبية وهى : المنسوجات والآلات والسلع الإلكترونية[٢].

وعلى ذلك يمكن القول أن المناطق الصناعية الموجهة للتصدير في الصين تساهم في زيادة الصادرات، ولكن يعيبها أنها لم تتوزع على جميع المناطق والقطاعات.

ثالثًا - مناخ الاستثمار في الصين.

تسعى الصين إلى تحسين مناخ الاستثمار بشكل مستمر، إذ قامت خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢ باتخاذ الإجراءات التالية[٣] :

1 Marianna Belloc, Michele Di Maio, "Survey of The Literature on Successful Strategies and Practices for Export Promotion by Developing Countries", Op-Cit. p.25.

2 Ibid. p. 25.

٣ تشانج تشوا يوان ، الاقتصاد الصيني الإصلاحات والتحولات، ترجمة طارق فرماوي وآخرون (القاهرة : مؤسسة بتانة، ٢٠١٧)، ص ٣٧.

١ – إصلاح توزيع أسهم الشركات المساهمة المدرجة في السوق.

٢ – الإدراج الكامل لأكبر أربعة بنوك مملوكة للدولة في سوق المال.

٣ – إصلاح آليات سعر اليوان.

٤ – إلغاء الضرائب الزراعية.

٥ – إعادة هيكلة ضريبة القيمة المضافة.

٦ – إصلاح ضريبة الدخل على الأفراد والمؤسسات والموارد.

ومنذ عام ٢٠١٢ سعت الحكومة الصينية لتوثيق العلاقة مع الاقتصاد العالمي، وتوسيع درجة الانفتاح، ورفع مستوى دور السوق، إذ طرحت ٣٣٠ إجراءًا إصلاحيًا في خمسة عشر مجالاً، وفوضت الحكومة المركزية ٦١٨ مراجعة وموافقة إدارية إلى السلطات الأدنى، وأنهت المراجعة والموافقة غير الإدارية تمامًا، وقللت الحكومة من السيطرة على السوق، وزادت من الخدمات الحكومية[1].

والخلاصة أن الصين تسعى إلى تحسين مناخ الاستثمار من خلال الإصلاحات الإدارية والقانونية والتشريعية، والحد من سيطرة الحكومة المركزية على السوق.

رابعًا: سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.

تعد الصين واحدة من أكبر متلقي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، إذ بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها عام ٢٠١٣ حوالي ١١٧,٦ مليار دولار أمريكي بزيادة تبلغ ٥,٢٪ عن عام ٢٠١٢، وفي عام ٢٠١٤ بلغت ١١٩,٦ مليار دولار أمريكي بزيادة تبلغ ١,٧٪ عن عام ٢٠١٣. ولقد استحوذ قطاع التصنيع على ٣٣,٤٪ من هذه الاستثمارات، وقطاع العقارات على ٢٩٪، وقطاع التأجير وخدمات الأعمال على ١٠,٤٪، وتجارة الجملة والتجزئة على ٧,٩٪[2].

وتتمثل سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين في:

أ - إزالة القيود عن الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينظم الاستثمار الأجنبي في الصين دليلاً يسمى كتالوج الاستثمار، ويراجع دوريًا. ويبين هذا الدليل الصناعات التي يتم تشجيعها، وتلك التي يتم تقييدها، وكذلك

١ حسين اسماعيل، "المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني"، آفاق آسيوية، العدد ٢ (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ديسمبر ٢٠١٧)، ص ٢٧٨.

2 WTO Secretariat, Trade Policy Review Report: People's Republic of China, 2016, Op-Cit, pp.29-30.

التي يتم حظرها. وتشجع الصين – بشكل عام - جذب المشروعات التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة والأقل تلويثًا للبيئة، وتقيد المشروعات التي تستخدم التكنولوجيا القديمة، وتلك المشروعات التي تستخدم الموارد الطبيعية بشكل مفرط وضار بالبيئة. ولقد تمت مراجعة هذا الدليل عام ٢٠١٥ وفي ظل هذه المراجعة تم خفض عدد القطاعات المقيدة من ٧٩ قطاع عام ٢٠١١ إلى ٣٩ قطاع عام[1]٢٠١٥.

وعلى الرغم من اتجاه الصين إلى تخفيض القيود على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المجال الصناعي، إلا أن هذه القيود تزداد في قطاع الخدمات، إذ تزداد القيود على توفير الخدمات عبر الحدود، وترتفع تكاليف الترخيص، وتزداد متطلبات التشغيل، الأمر الذي يحد من دخول الاستثمارات في مجال البنوك والتأمين والاتصالات والخدمات المتعلقة بالإنترنت والخدمات القانونية[2].

ب – تقديم الحوافز للمستثمرين الأجانب :

تقدم الصين حوافز ضريبية وإعفاءات جمركية للمستثمرين الأجانب، وذلك لجذبهم إلى الاستثمار في القطاعات المفيدة لتنمية الاقتصاد الصيني. ومن بين هذه الحوافز ما يلي[3] :

١ - تخفيض الضريبة على الدخل إلى ١٥٪ بدلاً من ٢٥٪ على المشروعات التي تعمل في المناطق الغربية الوسطى بشرط أن تكون مدرجة في كتالوج الصناعات ذات الأولوية للاستثمار الأجنبي، ويستمر هذا التخفيض حتى عام ٢٠٢٠. كما تستفيد هذه المشروعات من إعفاءات الرسوم الجمركية.

٢ - يحق للمشروعات التي تعمل في مجال التكنولوجيا المتقدمة والتي تعمل في مجال البحوث والتطوير بالتقدم بطلب رد ضريبة القيمة المضافة ورد رسوم الاستيراد.

٣ - تعفى مؤسسات التكنولوجيا المتقدمة التي أنشئت في ١ يناير ٢٠٠٨ في المناطق الاقتصادية الخاصة من ٥٠٪ من ضريبة الدخل في العامين التاليين للسنة الأولى، كما تعفي من ٢٥٪ في السنوات الثالثة والرابعة والخامسة.

1 WTO Secretariat, Trade Policy Review Report: People's Republic of China, 2016, Op-Cit, p.38.

2 Sheng Bin, China's Trade Development Strategy and Trade Policy Reforms: Overview and Prospect (Canada : The International Institute for Sustainable Development, 2015), p.18.

3 WTO Secretariat, Trade Policy Review Report: People's Republic of China,2016, Op-Cit, pp.43-45.

وبناء على ما سبق ، يمكن القول أن الصين تزيل القيود وتقدم الحوافز للاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق التي تحتاج إلى تنمية مثل المناطق الغربية الوسطى، وفي التكنولوجيا المتقدمة، وفي البحوث والتطوير.

خامسًا - وكالات ترويج التجارة في الصين :

يتولى أمر ترويج الصادرات في الصين المجلس الصيني لتنشيط التجارة الدولية، ووزارة التجارة الخارجية والتعاون الدولي، واللجنة الوطنية لفحص سلع الواردات والصادرات. ولقد ساهمت هذه المؤسسات بدور فعال في تنمية الصادرات على المستويين الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الداخلي : توفر هذه المؤسسات الموأد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للإنتاج، والمساهمة في التطور التكنولوجي للمشروعات الصينية، ونقل المعلومات فيما يخص تكنولوجيا الإنتاج والتصميمات والتغليف من الأسواق العالمية إلى الشركات والمشروعات الصينية. وعلى المستوى الخارجي : تفتح هذه المؤسسات قنوات للاتصال مع العالم الخارجي للتسويق والترويج للمنتجات الصينية، وتنظيم جولات للمنتجين والمصدرين الصينين إلى أسواق دول العالم[1].

أى أن الدولة في الصين هى المسئولة عن تسويق وترويج وتحسين جودة الصادرات الصينية.

سادسًا - تمويل الصادرات في الصين :

يوفر بنك الصين للتصدير والاستيراد التمويل اللازم للصادرات من خلال تقديم الخدمات التالية[2] :

١ – دعم استيراد وتصدير السلع الرأسمالية والخدمات.

٢ – تمويل الصادرات في المناطق التي لايرغب رأس المال الاجتماعي والتجاري الدخول فيها.

٣- تقديم التمويل للشركات الصينية التي تعمل في الخارج في مجال الإنشاءات.

٤ – توفير تمويل الصادرات للمشترين من خلال منح القروض للمشترين من

١ سليمان داحو، "التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية – دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر – بسكره (الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ،٢٠١٦)، ص ٦٠.

2 WTO Secretariat, Trade Policy Review Report: People's Republic of China, 2016, Op-Cit, p.77.

الخارج. كما يوفر التمويل للبائعين من خلال توفير التمويل للشركات المحلية عند تصدير السفن والمعدات والمنتجات الكهروميكانيكية والمنتجات الزراعية والخدمات الثقافية.

ولقد تطورت أنشطة بنك الصين للاستيراد والتصدير بشكل سريع، إذ ارتفع التمويل الممنوح للبائعين من حوالي ١٤٥ مليار يوان عام ٢٠١٠ إلى ١٩٢,٤ مليار يوان عام ٢٠١٣، إلا أنه انخفض إلى ١٧٨,٦ مليار يوان في عام ٢٠١٤ [١].

أما الصناعات التي استفادت من التمويل الممنوح من البنك الصيني للاستيراد والتصدير عام ٢٠١٤ فهي : منتجات التكنولوجيا المتقدمة بنسبة ٢٩,٩٪، وصادرات السفن بنسبة ١٩,٨٪، والمشروعات الاستثمارية الخارجية بنسبة ١٥,٢٪، والمنتجات الكهروميكانيكية العامة بنسبة ١٠,٦٪، والمشروعات الإنشائية في الخارج بنسبة ٨٪، والآلات والمعدات بنسبة ٦,٨٪[٢].

وعلى ذلك ، يمكن القول أن الصين توفر التمويل للصادرات التي ترغب في تشجيعها مثل التكنولوجيا المتقدمة والسفن والمنتجات الكهروميكانيكية والمشروعات الاستثمارية بالخارج، وكذلك تمول الصادرات التي تتم من المناطق التي المخطط تنميتها.

سابعًا - الحواجز التجارية والمعايير القياسية في الصين :

قامت الصين بإجراء عدة إصلاحات جمركية لعل أهمها ما يلي[٣] :

١- في عام ٢٠٠٦ طبقت نظام الميناء الإلكتروني E-Port على ١٣ ميناء، ويعمل هذا النظام من خلال نافذة واحدة يستطيع المصدرون والمستوردون من خلالها تقديم البيانات الجمركية عبر الإنترنت.

٢- في عام ٢٠٠٩ اتبعت نظام تصنيف الصادرات والواردات حسب مستوى المخاطر التي تقوم بها المؤسسات، ومن خلاله تخضع الشركات ذات المخاطر الأقل لإجراءات جمركية مبسطة.

1 WTO Secretariat, Trade Policy Review Report: People's Republic of China, 2016, p.79.
2 Ibid; p.78.
٣ أنظر في ذلك:
- Sheng Bin, China's Trade Development Strategy and Trade Policy Reforms: Overview and Prospect, Op-Cit, p.16.
- WTO Secretariat, Trade Policy Review Report: People's Republic of China, WT/TPR/S/300 (Switzerland : Geneva, 2014), p.79.
- WTO Secretariat, Trade Policy Review Report: People's Republic of China, 2016, Op-Cit, p.72.

٣- في عام ٢٠١٢ بدأت نظام التخليص الجمركي بلا أوراق سواء كانت التجارة عن طريق البحر أو البر أو الجو.

٤- في عام ٢٠١٤ تم تعميم نظام التخليص الجمركي بلا أوراق على جميع أنحاء الصين.

٥- في عام ٢٠١٥ تم تعديل نظام تصنيف المؤسسات من التصنيف حسب المخاطر إلى نظام التصنيف الائتماني، وتصنف المؤسسات حسب هذا النظام إلى منشآت مرخصة ومؤسسات النزاهة العامة والمؤسسات المخالفة للقانون.

وفيما يتعلق بمعايير الصحة والجودة تلزم الصين المصدرين بمتطلبات التفتيش والحجر الصحي الخاصة بالجمارك والإدارة العامة لمراقبة الجودة والتفتيش والحجر الصحي كما هو منصوص عليه في القانون وفي كتالوج سلع الاستيراد والتصدير[1].

وهكذا يمكن القول أن الصين تسعى لتنمية الصادرات من خلال تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية، وإلزام المصدرين بمعايير الصحة والجودة.

المبحث الرابع
سياسات تنمية الصادرات في مصر مقارنة بالصين

انتهى المبحث السابق من تحليل سياسات تنمية الصادرات في الصين، ويعرض هذا المبحث لواقع سياسات تنمية الصادرات - المشار إليها في المبحث الأول – في مصر ومقارنة ذلك بالصين، وذلك للتعرف على نقاط التشابه والاختلاف بين التجربتين.

أولاً - إعانات الصادرات في مصر.

قدمت مصر الدعم النقدي المباشر للصادرات من خلال برنامج المساندة التصديرية، وتم تمويل هذا البرنامج من موارد صندوق دعم الصادرات الذي بدأت مخصصاته بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه عام ٢٠٠٢، ثم تدرجت في الارتفاع حتى وصلت ٤ مليار جنيه عام ٢٠١٠. ومن أكثر القطاعات التي استفادت من مساندة الصادرات خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠١٢ قطاع الملابس الجاهزة الذي استحوذ على ٥٨٪ من إجمالي

1 WTO Secretariat, Trade Policy Review Report: People's Republic of China, 2016, Op-Cit, p.47.

المساندة، وقطاع الصناعات الغذائية ١٧٪، وقطاع الحاصلات الزراعية ١٤٪ وقطاع الصناعات الهندسية ٤٪[١].

ولقد أدى هذا الدعم إلى ارتفاع معدل نمو صادرات الصناعات المستفيدة منه حتى ٢٠٠٩، فقد ارتفع معدل نمو صادرات الصناعات الغذائية بنسبة ٥٧٨٪، والملابس الجاهزة بنسبة ٢٢٥٪، والمفروشات المنزلية بنسبة ٢١٨٪، والحاصلات الزراعية بنسبة ١٥٢٪، والغزل والنسيج بنسبة ١٥٦٪[٢].

ثم قدمت مصر عام ٢٠١٧ برنامجًا جديدًا لرد الأعباء التصديرية، وتم تفعيله اعتبارًا من يوليو ٢٠١٦. ويهدف هذا البرنامج إلى استفادة قاعدة عريضة من صغار المصدرين خاصة في القطاعات التصديرية والمحافظات المستهدفة، لتحقيق أغراض التنمية وتحقيق معدلات النمو المطلوبة في التصدير، وكذلك يشجع على دخول قطاعات جديدة في الصادرات المستهدفة كالصادرات ذات القيمة المضافة القائمة على المعرفة، وتوفير حافز لتعميق الصناعة وزيادة القيمة المضافة[٣]. ويبدأ هذا البرنامج بميزانية تدريجية تبدأ من ٦ مليار حتى تصل إلى ١٥ مليار جنيه مصري[٤].

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن مصر – في الوقت الراهن – تساند الصادرات من خلال برنامج رد الأعباء التصديرية.

وبمقارنة واقع دعم الصادرات في مصر بتجربة الصين – سبق ذكره - يتضح أن الصين تستخدم آلية مختلفة وهى الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة - جزئيًا أو كليًا – كوسيلة لدعم الصادرات بشكل غير مباشر، وتوجه هذا الدعم للصناعات التي تحمي البيئة وترشد الطاقة.

وعلى ذلك يمكن الاستفادة من هذا الأسلوب في مصر كوسيلة لدعم الصادرات وحماية البيئة وترشيد الطاقة.

ثانيًا : المناطق الصناعية الموجهة للتصدير في مصر :

تتمثل المناطق الصناعية الموجهة للتصدير في مصر في المناطق الحرة، إذ بدأت مصر في إقامة المناطق الحرة منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي في محاولة لزيادة

١ إجلال راتب وآخرون، "تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١"، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٧-١٠٨.

٢ هناء خير الدين وطارق الفمراوي، "سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص ٣.

٣ وزارة التجارة والصناعة، صندوق تنمية الصادرات، برنامج وقواعد المساندة التصديرية لعام ٢٠١٧ (القاهرة، يناير ٢٠١٧)، ص ١.

٤ وزارة التجارة والصناعة، استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ٢٠١٦ – ٢٠٢٠، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧-٦٨.

الصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، ونقل التكنولوجيا الحديثة. ويوجد بمصر عشر مناطق حرة أكبرها من حيث المساحة وعدد المشروعات المنطقة الحرة بالعامرية في الاسكندرية، وأكبرها من حيث عدد العمال المنطقة الصناعية بمدينة نصر في القاهرة[١].

وتعد الصادرات الصناعية للمناطق الحرة في مصر محدودة، ويرجع ذلك إلى أن معظم الأنشطة الصناعية داخل المناطق الصناعية هى مشروعات صغيرة الحجم وكثيفة العمالة. ويشير ذلك إلى ضعف قدرة المشروعات التي تعمل في هذه المناطق على المنافسة في الأسواق الدولية، مما أدي إلى توجيه صادراتها إلى الأسواق الداخلية[٢].

ويمكن القول أن ضعف صادرات المناطق الصناعية الحرة في مصر يرجع إلى بعض المعوقات التي تواجه الصناعات التي تعمل بهذه المناطق، ومن هذه المعوقات ما يلي[٣]:

١ – تعثر بعض المستثمرين في تشغيل مصانعهم لقلة السيولة الناتجة عن الركود الاقتصادي.

٢ – بنك الاستثمار القومي لا يوفر القروض لاستكمال إنشاء المرافق.

٣ – صعوبة تسويق المنتجات.

٤ - وسائل الانتقال السريعة والمريحة للمناطق الجديدة محدودة.

٥ – قلة العمالة المدربة.

وعلى ذلك يمكن القول أن صادرات المناطق الحرة في مصر محدودة وذلك لوجود معوقات مالية وتسويقية ولوجستية.

وعند مقارنة واقع المناطق الصناعية الموجهة للتصدير في مصر بالتجربة الصينية يتضح أن الصين تقدم مزايا مالية، وإعفاءات ضريبة وجمركية، وكذلك

١ فريد أحمد عبد العال وآخرون، "أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس"، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.
٢ المرجع السابق ٤١.
٣ المرجع السابق، ص ١٤٩.

تسهيلات إدارية لتشجيع الاستثمار والتصدير من هذه المناطق. ولكن يعيبها أنها اقتصرت على بعض المناطق والقطاعات، وإن كانت القطاعات المستفيدة من المزايا هى القطاعات التي تتمتع فيها الصين بميزة نسبية.

وعلى ذلك ينبغي أن تأخذ مصر في اعتبارها هذه المزايا والعيوب عند التخطيط لتنمية الصادرات.

ثالثًا - مناخ الاستثمار في مصر.

يواجه المستثمرون المحليون والدوليون في مصر تحديات رئيسية تتمثل فيما يلي[١] :

١ – تتسم بعض القوانين المتعلقة بالاستثمار بعدم ترابطها ببعضها، كما أنها لا ترتبط برؤية واضحة باتجاهات الدولة الاقتصادية، مثل القوانين المنظمة للضرائب، وقانون التأمينات الاجتماعية، وقانون التأمين الصحي.

٢– ضعف كفاءة الجهاز الإداري للدولة وعلى رأسها قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨.

ولمواجهة هذه التحديات تعمل وزارة الاستثمار والتعاون الدولي على تحسين مناخ الاستثمار من خلال الإصلاحات التالية[٢] :

١ – الإصلاحات القانونية والتنظيمية، وذلك من خلال إقرار قانون الاستثمار الجديد (قانون ٧٢ لعام ٢٠١٧)، وتعديل قانون الشركات وقوانين الخدمات المالية غير المصرفية المتعلقة بسوق المال والبورصة المصرية وضريبة الدخل.

٢ – تحسين الخدمات الحكومية والحد من البيروقراطية، وذلك من خلال إدخال آليات تحسين كفاءة خدمات الوزارة، وتعزيز الشفافية في توفير المعلومات المطلوبة عن جميع الفرص الاستثمارية المتاحة.

وكذلك وضعت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري خطة لتحسين مناخ الاستثمار، واستعادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب وتتمثل أهم إجراءات هذه الخطة فيما يلي[٣] :

١ اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية، ومركز المشروعات الدولية الخاصة، مقترحات تحسين مناخ الاستثمار في مصر (القاهرة ، يناير ٢٠١٥)، ص ٦.

٢ وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، التقرير السنوي، الاستثمار في التنمية (القاهرة ، ٢٠١٧)، ص ١١ - ١٤.

٣ وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٦ – ٢٠١٧، العام الأول من استراتيجية التنمية المستدامة ، رؤية مصر ٢٠٣٠ (القاهرة ، مايو ٢٠١٦)، ص ٩٢ - ٩٥.

١ – تطبيق نظام الشباك الواحد.

٢ – إنهاء الإجراءات الإضافية للحصول على التراخيص نيابة عن المستثمر.

٣ – إنشاء فروع جديدة للهيئة العامة للاستثمار في المحافظات.

٤ – استكمال تطوير منظومة الأراضي، والانتهاء من مشروع قانون تخصيص أراضي الدولة.

٥ – تسوية نزاعات الاستثمار.

٦ – استكمال الخريطة الاستثمارية للجمهورية، وتوزيع الفرص الاستثمارية جغرافيًا، مع إعطاء الأولوية لتنمية المناطق النائية والأكثر احتياجًا.

٧ – تنمية سوق التأمين وصناديق التأمين الخاصة وزيادة استثماراتهما.

٨ – تطوير اللوائح المنظمة لسوق المال وقواعد القيد فيه.

٩ – تطوير الخدمات المالية غير المصرفية.

١٠ – تطوير المناطق الاستثمارية القائمة، وإنشاء ست مناطق جديدة.

وعلى ذلك يمكن القول أن مصر في الآونة الأخيرة تسعى لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار من خلال إدخال التشريعات اللازمة مثل قانون الاستثمار الجديد، ومحاولة إصلاح الخلل في الجهاز الإداري للدولة. وهذا الوضع يتفق مع الوضع في الصين من حيث تهيئة البيئة الإدارية والقانونية والتشريعية لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

رابعًا - سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

تعد قدرة مصر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة، فقد أظهرت دراسة حديثة لصندوق النقد العربي[1] أن مصر قد احتلت المرتبة الحادية عشرة من بين خمس عشرة دولة عربية على مؤشر قياس محددات الاستثمار[2]، إذ حصلت مصر على ٦٦,٩ نقطة في حين حصلت الإمارات العربية (الدولة الأولى) على ٨٢,٣ نقطة، واليمن (الدولة الأخيرة) على ٥٥ نقطة.

١ سفيان قعلول، "جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر"، دراسات اقتصادية، العدد ٣٦ (الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، إبريل ٢٠١٧)، ص ٤١.

٢ علمًا بأن مؤشر قياس محددات الاستثمار يحتوي على أربع مؤشرات فرعية هي، العوامل الاقتصادية (حجم السوق - الاقتصاد الكلي - الموارد - التمويل)، وسهولة ممارسة الأعمال (التكلفة - بيئة الأعمال)، والبنية الأساسية (الاتصال وتكنولوجيا المعلومات - الإطار اللوجستي)، والإطار القانوني والمؤسسي (الحوكمة – الاستقرار).

ولاشك أن الحكومة المصرية تدرك ذلك، وهو ما دعاها إلى وضع خطة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي كما سبق شرحه.

وخلاصة ما سبق أن قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تعد ضعيفة وذلك حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار في الدول العربية، الأمر الذي دفع الحكومة لوضع خطة لجذب الاستثمار المحلى والأجنبي تشمل تبسيط الإجراءات وسن القوانين اللازمة لذلك.

وبمقارنة الحالة المصرية بتجربة الصين يلاحظ أن خطة جذب الاستثمار المحلي والأجنبي في مَصر تتشابة مع إجراءات جذب الاستثمار المحلي والأجنبي في الصين. إلا أن الصين توجه الاستثمار الأجنبي إلى مجالات التكنولوجيا المتقدمة والبحوث والتطوير، وتوجهه إلى المناطق التي تحتاج إلى تنمية.

وينبغي أن تتبع مصر هذه السياسة الانتقائية في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يمكن أن يساهم في زيادة الصادرات من ناحية، وتنمية المناطق الفقيرة من ناحية أخرى.

خامسا - وكالات ترويج التجارة في مصر :

تعاني الصادرات الصناعية في مصر بصفة عامة وصادرات الصناعات التحويلية بصفة خاصة من ضعف السياسات والمؤسسات التسويقية، وهو ما يؤدى بدوره إلى انخفاض الميزة النسبية للمنتج المصرى في الأسواق العالمية[١].

ولهذا تهدف استراتيجية تنمية الصادرات ٢٠١٦ – ٢٠٢٠ إلى الترويج للصادرات من خلال مشروع الترويج والتسويق للصادرات المصرية، وتتمثل أهم مخرجات هذا المشروع فيما يلي[٢] :

١ – إعداد منظومة متطورة للتجارة الالكترونية تستخدم النظم الحديثة للتسويق والترويج والتبادل التجاري.

٢ – القيام بحملة ترويجية متخصصة داخل وخارج مصر للتعريف بالمنتج المصري والترويج له.

١ معهد التخطيط القومي، ملخص تفصيلي للحلقة الأولى «سياسة سعر الصرف وتأثيرها على الصادرات المصرية» للقاء الخبراء الموسم الحلمي ٢٠١٧/٢٠١٨ (القاهرة، أكتوبر ٢٠١٧)، ص ٢.

٢ وزارة التجارة والصناعة، استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ٢٠١٦ – ٢٠٢٠، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.

٣ – وضع خطة لإقامة المعارض بالتنسيق مع المجالس التصديرية تستهدف أسواق محددة.

٤ – الاستعانة بشركات متخصصة بنظام الشراكات مع القطاع الخاص للترويج والتسويق للصادرات المصرية في الأسواق الواعدة كالسوق الإفريقية والروسية.

٥ - توفير كافة البيانات عن السوق.

٦ – هيكلة مكاتب التمثيل التجاري وإعادة توزيعها بشكل دوري حسب طبيعة الأسواق والعلاقات الاقتصادية.

ويستخلص مما سبق أن الصادرات الصناعية في مصر بصفة عامة وصادرات الصناعات التحويلية بصفة خاصة تعاني من ضعف السياسات والمؤسسات التسويقية، الأمر الذي دفع وزارة التجارة والصناعة المصرية إلى تبني مشروع تسويق وترويج الصادرات وذلك ضمن خطة تنمية الصادرات ٢٠١٦ – ٢٠٢٠.

وبمقارنة واقع وكالات ترويج التجارة في مصر بالتجربة الصينية يتضح أن كلاً من مصر والصين متفقان على أهمية دور الدولة في تسويق وترويج وتحسين جودة المنتج.

سادسا - تمويل الصادرات في مصر :

فيما يتعلق بتوفير التمويل اللازم للصادرات المصرية يمكن القول أن الصادرات المصرية تعاني من المعوقات التالية[1] :

١ – معوقات تمويلية، إذ تحجم البنوك التجارية عن تمويل الصادرات، ولاسيما الصادرات غير التقليدية، نظراً لارتفاع درجة المخاطرة فيها، وعلى الرغم من إنشاء البنك المصرى لتنمية الصادرات إلا أن موارده التمويلية لم تمكنه من القيام بالدور المنوط به بالدرجة المطلوبة.

٢ – معوقات تأمين وائتمان الصادرات، إذ توجد العديد من المشاكل والعقبات الخاصة بنظام تأمين وائتمان الصادرات التى تقابل العديد من الشركات الصناعية مثل قلة التسهيلات اللازمة للتأمين على الصادرات، وضعف الموارد المالية للتأمين على الصادرات، حيث إن موارد كل من البنك المصرى لتنمية الصادرات والشركة المصرية لضمان الصادرات لم تمكنهما من القيام بذلك الدور بالشكل المطلوب.

١ معهد التخطيط القومي، ملخص تنفيذي للحلقة الأولى، سياسة سعر الصرف وتأثيرها على الصادرات المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ٢.

ولذلك تهدف استراتيجية تنمية الصادرات ٢٠١٦ – ٢٠٢٠ إلى وضع برنامج لتمويل وضمان ائتمانات التصدير والمخاطر خاصة للصادرات الموجهة لإفريقيا[١].

ويستنتج مما سبق أن البنك المصري لتنمية الصادرات وكذلك الشركة المصرية لضمان الصادرات هما المسؤلان عن تمويل وضمان ائتمان الصادرات المصرية إلا أن مواردهما غير كافية، هذا بجانب إحجام البنوك المصرية عن القيام بهذا الدور، إلا أن استراتيجية تنمية الصادرات ٢٠١٦ – ٢٠٢٠ قد وضعت برنامجًا للتغلب على هذه العقبات.

وبمقارنة واقع تمويل الصادرات في مصر بالتجربة الصينة يتبين أن الصادرات الصينية لا تواجه – في الغالب – معوقات تمويلية، حيث إن بنك الصين للاستيراد والتصدير يوفر التمويل اللازم للصادرات. كما يتبين أن مصر قد اتجهت إلى الحد من تلك العقبات.

سابعًا - الحواجز التجارية والمعايير القياسية في مصر :

تواجه الصادرات المصرية بعض المعوقات الجمركية، حيث إن تطبيق آليات السماح المؤقت والدروباك كان بهدف تخفيض تكلفة الاستيراد الموجه للتصدير، وسرعة استرداد الجمارك المدفوعة أو تفادى دفع جمارك على المدخلات ورفع كفاءة العملية التصديرية، إلا أن هذه الآليات مازالت تعانى من مشكلات فى التطبيق تجعلها لا تقوم بالدور المنوط بها مثل : طول وتعقد الإجراءات اللازمة للإفراج عن خطابات الضمان، وفرض رسوم جمركية على الواردات المكونة للمنتج التصديرى[٢]. كما أن هناك مشكلات في الآليات المكملة لآليات السماح المؤقت والدروباك مثل تحديد معدلات الهالك، ومعاملات استخدام المدخلات في الإنتاج التي تحدد قيمة الجمارك التي تم استردادها[٣].

ولهذا تشمل استراتيجية تنمية الصادرات المصرية ٢٠١٦ – ٢٠٢٠ على مشروع تطوير الإجراءات والتشريعات المنظمة للتصدير والاستيراد الذي تتمثل أهم مخرجاته فيما يلي[٤] :

---

١ وزارة التجارة والصناعة، استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ٢٠١٦ – ٢٠٢٠، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

٢ معهد التخطيط القومي، ملخص تفصيلي للحلقة الأولى، سياسة سعر الصرف وتأثيرها على الصادرات المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ٢.

٣ إجلال راتب وآخرون، "بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد ٢٤٨ (القاهرة : معهد التخطيط القومي، نوفمبر ٢٠١٣)، ص ١١٤.

٤ وزارة التجارة والصناعة، استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ٢٠١٦ – ٢٠٢٠، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧.

١ – إعداد تشريع يدعم ويسهل حركة التجارة الخارجية.

٢ – إنشاء منصة تكنولوجية للربط بين مقدمي الخدمة على المستوى التشغيلي والمستفيدين منها.

٣ – إنشاء موقع خدمي تفاعلي يوفر بيانات التجارة الخارجية والفرص التصديرية للمصدرين.

٤ – إنشاء مركز اتصال للدعم الفني ومتابعة شكاوي المصدرين.

٥ – إعداد منظومة لتدقيق بيانات التجارة الخارجية.

٦ – إعداد منظومة تشريعية للجودة والفحص والرقابة تفصل الاختصاصات وتتوافق مع المعايير الدولية.

٧ – تقديم حزمة تشريعية لتشجيع إنشاء الشركات التجارية الكبرى التي تمتلك القدرة التفاوضية الأفضل لتصدير أو استيراد مستلزمات الإنتاج.

وخلاصة ما سبق أن الصادرات المصرية تواجه بعض المعوقات الجمركية، ولذلك تسعى الحكومة لتبسيط هذه الإجراءات من خلال مشروع تطوير الإجراءات والتشريعات المنظمة للتصدير والاستيراد الذي تضمنته استراتيجية تنمية الصادرات ٢٠١٦ – ٢٠٢٠.

وفي حالة مقارنة واقع الحواجز التجارية والمعايير القياسية في مصر بالتجربة الصينية يتضح أن الصين استخدمت أساليب عديدة لم تهتم بها استراتيجية تنمية الصادرات المصرية مثل نظام الميناء الإلكتروني، والتخليص الجمركي بلا أوراق، وتصنيف المؤسسات حسب نظام التصنيف الائتماني. هذا بالإضافة إلى إلزام المصدرين بمعايير الصحة والجودة.

خاتمة : (نتائج الدراسة وتوصياتها) :

أولاً - نتائج الدراسة :

تتمثل أهم الدروس المستفادة لمصر من التجربة الصينية في تنمية الصادرات فيما يلي :

١ – تقديم الدعم للصادرات بشكل غير مباشر من خلال الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة – جزئيًا أو كليًا - ، ومنح هذا الدعم للصناعات التي تحافظ على البيئة وترشد الطاقة.

٢- إنشاء المناطق الصناعية الموجهة للتصدير ومنحها مزايا مالية، وإعفاءات ضريبية وجمركية وغيرها من المزايا التي تجذب الاستثمار الموجه للتصدير من هذه المناطق. وتوجيه هذه المزايا إلى القطاعات ذات المزايا النسبية.

٣ – جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجالات التكنولوجيا المتقدمة والبحوث والتطوير، وإلى المناطق التي تحتاج إلى تنمية.

٤ – توفير التمويل اللازم للصادرات، وتوجيهه إلى المشروعات التي تصدر من المناطق التي تحتاج إلى تنمية، وإلى المشروعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.

٥ – استخدام الأساليب الحديثة في تسهيل حركة التجارة مثل نظام الميناء الإلكتروني، والتخليص الجمركي بلا أوراق.

٦ - إلزام المصدرين بمعايير الصحة والجودة.

ثانيًا - توصيات الدراسة :

في ضوء النتائج السابقة، يمكن تقديم التوصيات الآتية :

١ – استخدام الإعفاء – الجزئي أو الكلي – من ضريبة القيمة المضافة كوسيلة لتنمية الصادرات المصرية، ومنح هذا الدعم للصناعات التي ترشد الطاقة وتحافظ على البيئة.

٢ – الحد من معوقات التصدير من المناطق الصناعية المصرية من خلال تقديم التسهيلات الإدارية والتمويلية، ومنح الإعفاءات الضريبة والجمركية. ومنح هذه المزايا للقطاعات التي تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية.

٣ – جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يعمل في مجال التكنولوجيا المتقدمة، والى المحافظات التي تحتاج إلى تنمية مثل الصعيد.

٤ – الحد من معوقات تمويل الصادرات والتي تتمثل – بشكل خاص – في ضعف موارد البنك المصرى لتنمية الصادرات والشركة المصرية لضمان الصادرات، واحجام البنوك عن تمويل الصادرات

٥ – استخدام الأساليب الحديثة لتسهيل حركة التجارة في الموانى المصرية، مثل الميناء الإلكتروني، والتخليص الجمركي بلا اوراق.

٦ – إلزام المصدرين المصريين بمعايير الصحة والجودة العالمية.

المراجع :

أولاً - المراجع العربية :

اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية، ومركز المشروعات الدولية الخاصة، مقترحات تحسين مناخ الاستثمار في مصر (القاهرة : يناير ٢٠١٥).

إجلال راتب وآخرون، "بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد ٢٤٨ (القاهرة : معهد التخطيط القومي، نوفمبر ٢٠١٣).

إجلال راتب وآخرون، "تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد ٢٣٠ (القاهرة : معهد التخطيط القومي، أكتوبر ٢٠١١).

اجلال راتب وآخرون، "دور المناطق الحرة في تنمية الصادرات"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد ١٠٤ (القاهرة : معهد التخطيط القومي، أكتوبر ١٩٩٦).

تشانج تشوا يوان ، الاقتصاد الصيني الإصلاحات والتحولات ، ترجمة : طارق فرماوي وآخرون (القاهرة : مؤسسة بتانة، ٢٠١٧)

حسين اسماعيل، "المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني"، آفاق آسيوية، العدد ٢ (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات، ديسمبر ٢٠١٧).

سامي خليل، الاقتصاد الدولي : الكتاب الأول (القاهرة : دار النهضة العربية، ٢٠٠٧).

سفيان قعلول، "جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر"، دراسات اقتصادية، العدد ٣٦ (الإمارات العربية المتحدة : أبو ظبي، صندوق النقد العربي، إبريل ٢٠١٧).

سلمان عثمان وآخرون، "دراسة تحليلية لتجارب دول ناجحة في تنمية صادراتها وإمكانية الاستفادة منها في سورية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٦، العدد ١ (سورية : اللاذقية، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ٢٠١٤).

سليمان دحو، "التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية - دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكره (الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية : ٢٠١٦).

فريد أحمد عبد العال وآخرون، "أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد ٢٤٤ (القاهرة : معهد التخطيط القومي، أغسطس ٢٠١٥).

كريمة كريم، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات التجارة الخارجية في مصر"، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٨٦ (القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، إبريل ٢٠٠٧).

محمد إبراهيم أبو شادي، الصادرات المصرية والسياسات المتعلقة بتطويرها (القاهرة : مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، ٢٠٠٤).

محمد منير الطوخي، "الصادرات وعوامل النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة العاشرة، العدد ٤،٣ (القاهرة : كلية التجارة جامعة حلوان، ١٩٩٦).

مصطفى بابكر، "الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات"، جسر التنمية، العدد ٥٠ (الكويت : المعهد العربي للتخطيط، فبراير ٢٠٠٦).

معهد التخطيط القومي، ملخص تفصيلي للحلقة الأولى «سياسة سعر الصرف وتأثيرها على الصادرات المصرية»، للقاء الخبراء الموسم العلمي ٢٠١٧/٢٠١٨ (القاهرة : أكتوبر ٢٠١٧).

موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي : مدخل السياسات، ترجمة : محمد إبراهيم منصور، وعلى مسعود عطية (المملكة العربية السعودية : الرياض، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٧).

نسرين أحمد عباس أبو زيد، "النموذج الصيني في تنمية الصادرات"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان (القاهرة : ٢٠٠٨).

هناء خير الدين وطارق الغمراوي، "سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر"، آراء في السياسة الاقتصادية، العدد ٢٤ (القاهرة : المركز المصري للدراسات الاقتصادية، إبريل ٢٠١٠).

وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، التقرير السنوي : الاستثمار في التنمية (القاهرة : ٢٠١٧).

وزارة التجارة والصناعة، استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ٢٠١٦ - ٢٠٢٠ (القاهرة : ٢٠١٦).

وزارة التجارة والصناعة، صندوق تنمية الصادرات، برنامج وقواعد المساندة التصديرية لعام ٢٠١٧ (القاهرة : يناير ٢٠١٧).

وزارة التخطيط و المتابعة والإصلاح الإداري، خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٦ – ٢٠١٧ : العام الأول من استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ (القاهرة : مايو ٢٠١٦).

ثانيًا - المراجع الإنجليزية :

Djouadi Noureddine, Chinese's Export Processing Zones Strategy, Lessons, pitfalls for "Algerian Insight" (Algeria : Eloued, University of Echahid Hamma Lakhdar, 2016).

Jamie K. McCallum, "Export Processing Zones : Comparative Data from China, Honduras, Nicaragua and South Africa" International Labour Organization Working Paper, No.21 (Switzerland : Geneva, March 2011).

Marianna Belloc, Michele Di Maio, "Survey of The Literature on Successful Strategies and Practices for Export Promotion by Developing Countries" International Growth Centre Working Paper (London : June 2011).

Mia Mikic and John Gilbert, Trade Statistics in Policymaking : A Handbook of Commonly Used Trade Indices and Indicators (Thailand : Bangkok 10200, United Nations, 2007).

Sheng Bin, China's Trade Development Strategy and Trade Policy Reforms : Overview and Prospect (Canada : The International Institute for Sustainable Development, 2015).

UNCTAD, Trade and Development Report (New York, 2016).

UNIDO, Competitive Industrial Performance Report 2014 (Vienna, 2015).

WTO Secretariat, Trade Policy Review Report : People's Republic of China, WT/TPR/S/300 (Switzerland : Geneva, 2012).

WTO Secretariat, Trade Policy Review Report : People's Republic of China, WT/TPR/S/300 (Switzerland : Geneva, 2014).

WTO Secretariat, Trade Policy Review Report : People's Republic of China, WT/TPR/S/300 (Switzerland : Geneva, 2016).

ثالثًا - المواقع الإلكترونية :

http://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx

China's Experience with Export Promotion : Lessons for Egypt

Dr. Ahmed Mohammed Hussien

Lecturer of Economics

Abbassia Institute for Computer & Commercial Science

Abstract

The main objectives of this study are to measure the competitive performance of Chinese and Egyptian exports, to identify export promotion policies in Egypt compared to China, and to draw lessons that Egypt should learn from China's experience with export promotion. The study showed that China's competitiveness in international markets is high but Egypt's capacity is low. The study concluded that what Egypt should learn from China's experience is to give exporters discounts on VAT, establish export processing zones, attract foreign direct investment, finance exports and market them in foreign markets.

Keywords: China's Exports, Export Performance, Export Promotion, Export Promotion Policies, Export Promotion Strategies.